

# الباب الرابع

ظاهرة شركات توظيف الأموال



## التقوى والهزل فى استثمار أموال المسلمين\*

تطالعنا الأنباء كل يوم بالمضحك المبكى على الطريقة التى يتعامل بها المسلمون فى ثروتهم الجديدة . والأمر لا يقتصر على الإنفاق الترفى ، والمشروعات الكبيرة المظهرية ، ولكن يمتد أيضاً إلى الحروب الإقليمية العقيمة والإنفاق على السلاح بلا حدود ... وتتبخر مدخرات الأجيال فى حرب بلا نهاية ، ولا غالب ولا مغلوب .

ونتحدث هنا عن استثمار أموال المسلمين ، أى ما تبقى بعد كل هذا الضياع .

\* نشرت الصحف العربية اعلانات كبيرة تدعو للاكتتاب فى "بنك التقوى" وهو بنك منشأ فى جزر البهاماز - وأثارت هذه الاعلانات الكثير من الجدل .

واستثمار هذه الأموال ظاهرة جديدة فقبل عشرين عاماً كانت موارد معظم الدول الإسلامية تكفيها بالكاد . وبعد ثورة أسعار البترول التي نتجت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، أصبح هناك فائضاً ضخماً ليس فقط للدول المصدرة للبترول ولكن أيضاً لجيرانها من الدول التي تصدر العمالة والبضائع والخدمات لها .

ومع هذه القوة الاقتصادية الجديدة التي تمثلت في رفع أسعار البترول عدة أضعاف بدأ البعض يتكلم عن نظام اقتصادى إسلامى تعتمد فيه هذه الدول على نفسها وتبنى اقتصاديات متكاملة ومتوازنة .

ومع الفوائض الهائلة التي تراكمت في يد الأفراد بدأت تظهر مشكلة توظيف هذه الأموال ، وتولدت ، استجابة لذلك ، صور كثيرة من استثمار الأموال بعضها في العقارات أو الأسهم والسندات الأجنبية والمعادن ، وحاول البعض خلق صور من الاستثمار تستقطب جزءاً كبيراً من أموال المدخرين الذين يرغبون في تفادى المعاملات الربوية .

وسرعان ما أنشغل الجميع في حملة صاحبة من البحث عن الأرباح وتكوين الثروات . وانجرف في هذا التيار عدد من الشركات التي تدعى إسلامية معاملاتها . وبالرغم من المسميات البراقة والايحانات الدينية ، انطلق الجميع وراء شهوة المال والمادة . ولم يراعوا في لهفتهم تجنب الكثير من مواطن الشبهات التي يتفادها المؤمن الفطن وهم أحياناً أكثر حرصاً على أرباحهم من حرصهم على الدين الحنيف نفسه . هذا بالطبع حكم قاسى ، ولكن بماذا نسمى اشتغالهم بأنشطة المضاربة في الذهب والمعادن النفيسة والعملات ، وهي عمليات أقرب إلى المقامرة منها للتجارة ، كذلك فقد حارب الإسلام الاكتناز ، واستغلال حاجات الناس ، والمضاربة بأقواتهم . ولعل أوضح صور هiestريا الحصول على الربح السريع ما حدث في سوق المناخ في الكويت حيث أنشغل الجميع في مضاربات وهمية على أوراق سوق المال ، وتم التعامل على أسهم شركات لم تنشأ بعد أو لم تبدأ الإنتاج ، وأصبح كل شيء قابلاً للبيع والشراء بغض النظر عن حقيقة أرباحه ، وأنشغل الجميع عن الإنتاج الحالى توقعاً للربح الأجل . وتم تمويل كل هذا « النشاط » بانتمان مصرفى أو بشيكات آجلة الدفع .

وعندما أنهار هذا الصرح الوهمي بلغت الديون المعنومة ما يزيد على أربعين مليار ( ألف مليون ) دولار أمريكي . واضطرت الحكومة الكويتية للتدخل للحفاظ على النظام الاقتصادى وحماية صفار المستثمرين الذين وقعوا فريسة لهذه الحلقة الجهنمية من المضاربات . وبينما دخل بعض كبار المولين السجن ، هرب البعض الآخر ومعهم الكثير من المال الحرام إلى الخارج .

وهناك صور أخرى من استثمار الأموال التي وإن كانت أقل عبثاً فهي تثير أسئلة كثيرة . فهل من الإسلام فى شيء ، أو من المروءة ، أن ينغمس دار لأموال المسلمين ، يعمل فى جو نقى من الحياة الأوربى ، فى عمليات المضاربة بصكوك مناجم الذهب فى الدول الأفريقية ، بينما يموت الآلاف من الأطفال من الجوع أحياناً فى نفس الدول التى يجرى فيها البحث عن المدن النفيس .

وبينما تتزايد مديونيات الدول العربية والإسلامية الفقيرة ، فإن فوائض البترول تذهب لتمويل عجز الموازنة الأمريكية ، أو لشراء سندات حكومات أمريكا اللاتينية . أين التكافل إذأ ، وما هو الدور الاجتماعى لهذه الأموال .

ولا يكفى لتنقية هذه الاستثمارات المالية أن يضع مديروها قيوداً تبعدها عن الربا أو الإسهام فى بناء كازينوهات القمار أو مصانع الضمور أو مستعمرات العراة ، وإنما المطلوب حتى يكون هذا الاستثمار إسلامياً أن يوجه إلى تحقيق النفع المباشر للمجتمعات الإسلامية .

ونحن لا نطالب بأن تتنازل الدول ذات الفائض ، أو الأفراد . عن فرص الربح فى الأسواق الغربية وإن كانت تقلبات البورصات العالمية قد أظهرت عدم ضمان هذه الاستثمارات \* . فمازالت أسواق المال فى الغرب أكثر قدرة على استيعاب الجزء الأكبر

---

\* كتبت هذه الدراسة قبل الانهيار الكبير فى الأسواق المالية فى « الاثنين الأسود » ١٩ أكتوبر

من فوائض إيرادات البترول . كذلك نحن لا ندعو الأثرياء الجدد أن ينسوا الربح ويتجهوا بأموالهم إلى الصدقة . ولكن ما ننادى به هو أن يوجهوا جزءاً متزايداً من هذه الأموال إلى البلاد الإسلامية نفسها ، وهناك الكثير من المشروعات التي يمكن أن تقام في بلادنا ، وهناك الملايين من الشباب القادرين على العطاء ، والكثير من الموارد ، غير الذهب والفضة ، التي يمكن أن تستغل . وفي كل هذا فرصاً للربح ونفعاً للمجتمع .

**ويقف وراء الاستثمارات « الإسلامية » الجديدة طابور طويل من المستشارين الأجانب في شئون المال والقانون والمحاسبة وقد نجحوا نجاحاً هائلاً في تزيين فرص الربح السهل لهؤلاء المستثمرين الجدد . ولعل أكبر إنجاز لهؤلاء المستشارين هو ليس فقط استقطاع ما لا يقل عن عشر عائد هذه الاستثمارات مقابل خدماتهم ولكن أيضاً هو نجاحهم في استقطاب أموال المسلمين بعيداً عن استغلالها في منفعة حقيقة لاقتصاديات بلادهم . ولقد أتضح هذه الحقيقة العارية عند أول أزمة واجهتها الأوبك ومع انخفاض أسعار البترول أكتشفت الكثير من الدول أنها أكثر ارتباطاً واعتماداً على الأسواق الغربية عن ذي قبل ، واضطر بعضها إلى الاقتراض لتمويل وارداتها من الاحتياجات الأساسية بينما أكتشفت دول أخرى أن الكثير من الصناعات التي أنشأتها ، بفوائض البترول وفي مجالات تتمتع فيها بميزة نسبية مثل البتروكيماويات ، تعاني من بوار الأسواق حيث قد أقفلت الدول الغربية أمامها الحدود .**

والصورة مع ذلك ليست قاتمة تماماً . وهناك أمثلة إيجابية كثيرة لصور من الاستثمار الإسلامي . ويعترف الجميع بمجهود أحد الشركات التي قامت في مصر منذ فترة غير قليلة ونجحت في توفير العمل الشريف لآلاف الشباب في مشروعات مستحدثة ومفيدة ، واستخدمت في ذلك أموال عدد هائل من صغار المدخرين . وأعطتهم ربحاً ملائماً بدون مزايدات غيبية أو شعارات زاعقة .

ونحن نطالب السلطات بمقاومة استخدام رموز ومسميات الدين الحنيف في أغراض التجارة . وأن تمنع تسجيل أو الدعاية للشركات التي تعطي لنفسها الحق في استغلال شعارات دينية بغرض استقطاب أموال البسطاء من الناس . ومن ناحية أخرى يجب على الجميع أن يرحبوا بكل وسيلة جديدة أو طريقة مبتكرة لتجميع المدخرات وتوظيفها بالشكل الاقتصادي السليم ، وفي أنشطة تخدم المجتمع . وغير ذلك وأخيراً ، نقول لكهنة المال الجند : « إذا رغبتم في الحصول على الربح الكبير بلا حدود وبلا ضابط ، فأخلعوا عباءة الإيمان المزيف ، وأظهروا حقيقة رغباتكم واتجهوا بالرجاء والدعاء إلى أحبائكم : الدولار ، والين ، وأوقية الذهب » .



## حقيقة أرباح شركات توظيف الأموال !

يدور جدل كبير حول شركات توظيف الأموال .  
ولقد ساعد على الكثير من الخلط في هذا النقاش عدم  
توفر معلومات كافية عنها ، والكثير منها بدأ في  
صورة شركات أشخاص وليست شركات مساهمة ،  
وهي لا تنشر ميزانيات معتمدة ، وغير واضح حتى  
للمساهمين فيها أوجه الاستثمار التي توجه إليها  
أموالها .

وكل ما يتوفر للمراقب المستقل عن هذه  
الشركات هي ما تنشره عن نشاطها وما يلمسه من  
وجودها أو عدمه في السوق ، وكذلك ما يتوارد من  
المصادر الأخرى من أنشطة . وهي في كل الأحوال  
صورة غير كاملة .

ولعل من المفيد فى أى نقاش علمى أن نبدأ بسرد المعلومات والمصادر ، فالمعلومات المتوفرة لدينا عن شركات توظيف الأموال توضح أنها قد نجحت نجاحاً كبيراً فى تجميع المدخرات ، وهى تصرف أرباحاً كبيرة - تتراوح بين ١٨ - ٢٤٪ فى السنة ، وهى تتواجد أساساً فى مجال التجارة ( تجارة الحبوب أو اللحوم ، السيارات ، الذهب ) ولها أنشطة صناعية محدودة ، وتتعامل بنشاط فى السوق العالمى للسلع والذهب والعملات .

وإذا أزعجنا جانباً العبارات الطنانة سواء مع أو ضد هذه الشركات فإن السؤال يتبقى هل هذه الشركات قادرة على تحقيق معدلات الربح المذكورة دون مشقة ، أم الأمر لا يخرج عن كونه عملية نصب واحتيال يُستدرك إليها المدخر الصغير عن طريق وعود الأرباح الكبيرة ، ويحصل المستثمر أو المدخر الذى يدخل اللعبة أولاً على أرباحه من إيداعات المدخرين الجدد ، وهكذا حتى تنتهى اللعبة بهرب أصحاب الشركة بعد أن يكونوا حولوا أموالهم للخارج .. الخ .

ونحن بالطبع لا نملك أى بيانات عن عمليات هذه الشركات أو أرباحها ، مع ذلك فرأينا أنه ليس من المستحيل تحقيق الأرباح المشار إليها وبالذات فى الجو الاقتصادى والمالى القائم محلياً وعالمياً . وبافتراض حسن النية وحسن الإدارة فإن هذه الأرباح ممكنة .

وسوف نستعرض فيما يلى العوامل الداخلية والخارجية التى تمكن الشركات العاملة فى أنشطة قريبة من الأنشطة المنشورة لشركات توظيف الأموال من تحقيق هذه المعدلات العالية من الربحية . ولا يعد إقرارنا بإمكان تحقيق مثل هذه الأرباح ، أو اعترافنا بالإعجاب بقدرة هذه الشركات على تحقيقها ، مما يكفل للمدخر الصغير أن يحصل على عائد كبير على أمواله ، اعترافاً منا بكون هذه الأرباح حلال أم حرام ، أو كونها إسلامية أو غير إسلامية ، أو مرغوبة اجتماعياً أو غير مرغوبة .

ومن أهم العوامل الداخلية التى تجعل مثل هذه الأنشطة مربحة أرباحية عالية هو معدلات التضخم العالية جداً . فمعدلات التضخم فى مصر قد وصلت فى السنوات

الأخيرة إلى حوالي ٢٥٪ سنوياً وبالرغم من مجهودات الحكومة للحد من عجز الموازنة ومن سرعة زيادة وسائل الدفع في المجتمع إلا أن هناك عوامل هيكلية أخرى تسبب ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة ، ومن هذه العوامل الإنخفاض المستمر في قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وأثر ذلك في ارتفاع أسعار الواردات ، وأيضاً رفع الدعم عن الكثير من السلع الرئيسية ، والتدفقات الكبيرة لتحويلات العاملين في الخارج . وتصل معدلات ارتفاع الأسعار إلى نسب كبيرة بالنسبة للأراضى والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة ، والمعادن النفيسة .

وإن ذلك فإن قيام شركات توظيف الأموال بعمليات المضاربة على الأراضى أو الذهب أو شراء العقارات هو نشاط كثيف بتحقيق معدلات ربحية عالية جداً ، والمعروف أن هذه الشركات تشتغل في كل هذه الأنشطة .

شق آخر من نشاط هذه الشركات وُجِهَ إلى استغلال فرص الربح الناتجة عن الاختناقات الموجودة في السوق بالنسبة لبعض السلع . ومن ذلك الأزمة في الذرة الصفراء التي هددت مزارع النواجن . ولقد استفادت هذه الشركات من توفر العملات الأجنبية لديها في شراء الذرة وإغراق السوق بها .

وكذلك ظهرت هذه الشركات في مجال بيع وشراء السيارات ، وأيضاً السلع المعمرة مثل الثلاجات . ويتم البيع أحياناً بالتقسيط ويكون البيع الأجل بمعدلات ربحية عالية جداً تفوق المخاطرة المتوقعة عند البيع بالتقسيط .

ولا تختلف بعض هذه الأنشطة عما قد يقوم به صغار المدخرين بأنفسهم حفاظاً على قيمة مدخراتهم . ويشمل ذلك شراء قطعة أرض أو الاحتفاظ بأرصدة بالعملات الأجنبية أو شراء الذهب .

وعلى النولة مع ذلك أن تعاقب أنشطة المضاربة وبالذات على الأراضى عن طريق استقطاع الضرائب المناسبة على الأرباح الرأسمالية ، وكذلك أن تنظم فوائد البيع بالتقسيط منعاً لاستغلال حاجة المتعاملين مع هذه الشركات .

وتقوم بعض هذه الشركات بأنشطة صناعية يتم الإعلان عنها . ولقد نشأت أحد هذه الشركات أساساً كشركة صناعية أو مجموعة صناعية في مجال الصناعات الغذائية ثم تحولت إلى شركة لتوظيف الأموال . وكان وراء هذا التحول الرغبة في تيسير الحصول على تمويل لأنشطتها الصناعية بعيداً عن فوائد البنوك المرتفعة .

والواقع أن النشاط الصناعي لا يمكن أن يحقق منفرداً هذه النسبة العالية من الأرباحية وخصوصاً في السنوات الأولى للإنتاج . والاستثمار الصناعي في مصر صعب ويأخذ عدة سنوات حتى يتحقق . وعليه فهذه الشركات لن تحقق أرباحية كبيرة إلا إذا أنشغلت في صناعات خفيفة ذات قيمة مضافة وأرباحية عالية ، وإلا إذا أستطاعت أيضاً أن تستحوذ على أرباح التوزيع ، كما يتم في حالة البيع بالتقسيط أو البيع المباشر ، المرتبط بالمنتج الذي يتم تصنيعه .

كذلك انشغلت بعض شركات توظيف الأموال بشراء بعض الشركات الصناعية المتعثرة وإعادة تشغيلها . والواقع أن هذا نشاط مطلوب ، ولقد عانت الكثير من الشركات في السنوات الأخيرة من تقلب الأوضاع الاقتصادية أو من عدم توازن هيكلها المالية مما سبب توقفها . ويعتبر استغلال المدخرات المحلية في تمويل هذه الشركات إنقاذاً لرأس المال القومي . وهذا النشاط إذا اقترن بالإصلاح الإداري والفني لهذه الشركات يمكن أن يكون نشاطاً مربحاً جداً ، وبالذات لأن أصول هذه الشركات يتم شرائها بأسعار أقل بكثير من القيمة الاستبدالية لها أو بمعنى آخر فإن إنشاء مشروعات جديدة بنفس الطاقة الإنتاجية يكلف أضعاف القيمة التاريخية لأصول المشروعات القائمة ، وذلك بسبب التضخم العالمي والمحلي .

أما الأنشطة الخارجية لشركات توظيف الأموال فهي أكثر خطورة ويحتمل فيها الربح الكبير وأيضاً الخسارة الكبيرة . وتنصب هذه الأنشطة في التجارة في الذهب والمعادن والسلع وربما أيضاً العملات والأسهم .

ولقد شهدت أسواق كل هذه السلع تقلبات واسعة في أسعارها ، وهناك مكاتب أو بيوت استثمار متخصصة في المتاجرة في كل هذه السلع والأوراق المالية . ولقد حقق

بعضها أرباحاً كبيرة خلال السنوات الثلاثة الماضية . ويرجع هذا إلى الارتفاع المطرد في أسعار بعض العملات تجاه الدولار الأمريكي . وكذلك لارتفاع أسعار الأسهم في البورصات العالمية ، وأخيراً فإن المتعامل " الحنق " يستطيع أن يكسب من تقلبات الأسعار وأن يتفادى الخسائر ، ولناخذ عدة أمثلة :

فبالنسبة لأسعار العملات الأجنبية ، انخفض سعر الدولار إنخفاضاً كبيراً أمام المارك الألماني ، ففي نهاية ١٩٨٤ كان الدولار يشتري ٢,١٥ مارك ألماني بينما وصل هذا السعر بعد سنتين إلى ١,٨٢ مارك . وعليه ، فإن الاحتفاظ بوديعة بالمارك الألماني ثم تحويلها إلى الدولار كان يمكن أن يحقق زيادة قدرها ٧٢٪ في سنتين . وبالمثل فإن وديعة بالجنيه الاسترليني كان من الممكن أن تحقق زيادة في قيمتها اللولارية بحوالي ٤٥٪ في نفس الفترة .

نفس الاتجاه العالمي حدث في أسعار الأسهم . فمثلاً متوسط أسعار الأسهم الصناعية في سوق نيويورك تضاعف في المتوسط بين نهاية عام ١٩٨٤ واليوم ، ونفس الشيء بالنسبة لسوق لندن . وعليه فإن سياسة استثمارية حكيمة في هذه الأسهم كان ممكن أن تحقق زيادة كبيرة في الثروة المستثمرة إلى جانب العائد الدوري لهذه الأسهم . ويتبقى سوق المضاربة على أسعار السلع والذهب . وهناك أرباح هائلة تحققت للبعض وهناك خسائر هائلة أيضاً .

**ولا يمكن أن نترك هذه الأنشطة دون سؤال أساسي : هل من المعقول بالنسبة لدولة فقيرة مثلنا أن تستثمر أموالها في الأسواق العالمية بينما البلاد في حاجة إلى كل ملهم وتعاني من عدم قدرة على سداد الديون ؟**

والواقع إن الإجابة على هذا السؤال ليست بهذه السهولة . فمن المعقول أن تدافع شركات توظيف الأموال بأن الحصول على أرباح من السوق العالمي هو نشاط مشروع بل مطلوب . كذلك فليس هناك ضمان أن إيقاف الاستثمار في الخارج سيعني توفر نفس هذه الأموال للاستثمار في الداخل ، والكثير من أصحاب هذه الاستثمارات أو الودائع يعيشون في الخارج أو لهم حسابات مصرفية في الخارج .

ولكن التحذير الوارد للجميع هو أن الارتفاع المستمر فى أسعار البورصات العالمية قابل للتوقف أو للإنعكاس فى أى لحظة ، وأنه عندما يكون هناك فرصة ربح كبير يكون هناك أيضاً مخاطرة كبيرة ، وإلا لكان من السهل أن نصبح جميعاً من الأغنياء .. \*

وهناك سؤال أكثر عمقاً وجهة الكاتب الإسلامى الكبير « فهمى هويدى » فى جريدة الأهرام وهو يتعلق بالوظيفة الإيمانية من الإسلام فى شئء المضاربة والتربح منها دون خلق سلع أو قيمة مضافة . لقد حارب الإسلام المضاربة ، والتكسب من اكتناز السلع ، واستغلال حاجة المستهلكين .

#### خاتمة :

يبدو أن شركات توظيف الأموال استطاعت أن تستغل اختناقات وجوده فى السوق المحلى وفرص من الربح المشروع متاحة لكل من لديه سرعة الحركة وحسن التنظيم والفهم الجيد للأسواق . وساعدها تطورات الأسواق العالمية ، والانفجار فى السوق الاستهلاكية والعقارية فى مصر .

استطاعت هذه الشركات أن تحقق أرباحاً هائلة اتاحت جزءاً منها للمدخر المصرى الصغير . ولكن التحدى الأساسى الذى أثاره نجاح هذه الشركات هو كيف يوجه المجتمع أنشطة هذه الشركات الحقيقية ، وكيف نحد من المضاربة ومن استغلال بعض هذه الشركات لحاجات المستهلكين .

وأخيراً يجب أن نحاسب هذه الشركات بنفس المعايير التى تدمو إليها وهى إسلامية معاملاتها ، ودورها فى خدمة المجتمع الذى نشأت فيه .

---

\* وهذا ما أثبتته يوم « الأثنين الأسود » ١٩/١٠/١٩٨٧ حيث انهارت أسعار الأسهم بحوالى ٣٠٪ فى معظم البورصات العالمية .

## من يحمى أموال المصريين من الصقور الوافدة !

يجتاز الاقتصاد المصرى الآن منعطفاً خطيراً  
يلزم فيه تجميع القوى الاقتصادية والسياسية حتى  
نخرج منه بسلام .

ولا يخفى على أحد ما تعاني منه البلاد من  
مديونية واعتماد على الغير ، وأيضاً انعكاسات كل هذا  
على الفلاء وعدم كفاية التمويل الداخلى لاحتياجات  
التنمية .

وبالرغم من أن الخطة الخمسية العالية تحتفظ  
بحوالى ٤٠٪ من مجموع الإستثمارات للقطاع  
الخاص ، فإن هناك الكثير من المخاوف أن لا تتحقق  
هذه الاستثمارات .

ويرجع ذلك إلى تخوف رأس المال المحلى من تغيرات السياسة الاقتصادية والعقبات البيروقراطية المحيطة للاستثمار ، وأيضاً لعدم كفاية التمويل المتاح من البنوك بسبب القيود الهائلة على الائتمان التى يفرضها البنك المركزى .

ويلزم للنهوض بأعباء الخطة الخمسية أن نشجع الإدخار والبعد عن الترف ، وفى ذات الوقت يجب أن نشجع أن تتحول المدخرات المحلية إلى استثمارات مفيدة ، وأن يقوم الجهاز المصرى بدوره المطلوب فى تشجيع وتمويل القطاع الإنتاجى .

ولقد عجبت جداً لبدء ظهور إعلانات فى الجرائد المصرية تدعو المصريين للإيداع فى شركات أجنبية لتوظيف الأموال تعمل فى سويسرا وجزر البهاما والبحرين وغيرها من المخابىء التى يهرب إليها رأس المال .

وهى أحياناً تجتذبهم بأحلام الربح السريع « المضمون » ، وأحياناً أخرى توحى لهم بأن أموالهم سوف تستثمر فى مجالات حلال ، وإن كان هذا بالطبع سوف يتم خارج نطاق بلاد المسلمين المتخلفة ! فهى سوف تعمل ، بإذن الله ، فى بلاد أوروبا أو الشرق الأقصى حيث يلهث الجميع وراء المارك الألمانى والجنيه الانجليزى والين اليابانى .

وقبل أن نسأل هذه الشركات الأجنبية ماذا تفعل حقيقة بهذه الأموال ، وهل يمكن أن يكون الربح كبيراً دون أن تكون المخاطر كبيرة أيضاً ؟ وهل يكفى لكى يكون الاستثمار حلال ، كما يدعى بعض أقطاب هذه الشركات ، أن تبتعد فى استثماراتها عن مصانع الخمور ، ومستعمرات العراة ، ونوادى القمار ؟

قبل كل هذا نسأل المسئولين عن صحفنا القومية التى سمحت بمثل هذه الاعلانات كيف تنفصل أهداف الجريدة فى تحقيق أكبر ربح من الإعلان عن أهداف هذا المجتمع النامى الذى يحاول أن يحافظ على ثروته القليلة ، ويوجهها إلى الاستخدامات التى تساعد على النهوض ، والتى تشغل أبنائه ، والتى تدعم الخدمات الأساسية لشعبه .

وشعبنا الواعى يضع ثقته فى الصحافة ، ويتوقع منها أن تكون حامية لمصالحة الحقيقية بل أن تمثل آماله وطموحاته ، فكيف إذاً وقد فتحت أبوابها لمختلف أنواع الإعلانات ، ومنها ما يفت عضده ويهزم خطه . وكان من الواجب أن تتعفف الصحف عن قبول هذه الإعلانات بالرغم مما تعانيه من أزمة مالية ، فصلاح أمر الصحف هو فى صلاح أمر المجتمع الذى تخدمه أيضاً .

ولقد استشرت الإعلانات الفاسدة فى كثير من وسائل الإعلام . ونذكر هنا ما أثير بخصوص إعلانات التليفزيون التى تستنفر الناس للإنفاق بلا حدود على سلع استهلاكية ترفيحية لا نفع حقيقى ورائتها . كل هذا حتى يحصل التليفزيون على حفنة من الأرباح مضمحياً بذلك بصالح المجتمع .

كذلك أشار الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى حالة أخرى حيث نشرت الصحف إعلانات كبيرة لأحد « العرافين » الذين يعملون فى باريس يدعو فيه الناس لقراءة طالعهم « الميمون » مقابل مبالغ طائلة بالنولار والفرنك الفرنسى . وهكذا يكرس الإعلان الغيبية والجهل والتواكل بدلا من أن تكون الصحافة هى منار للتثوير والتقدم والعمل .

وإلى جانب تقاعس الصحافة عن القيام بدورها فإن السلطات الاقتصادية المسئولة قد غابت كلية عن الساحة ، وسمحت لإعلانات شركات توظيف الأموال الأجنبية أن تنشر فشاخها فى الصحف المصرية بون رقيب ولا حسيب . ونحن نسأل وبشكل مباشر من المسئول عن تطبيق أحكام قانون تنظيم الاكتتاب العام رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ الذى ينظم أحوال دعوة الجمهور إلى الاكتتاب فى أية أوراق مالية أو حصص أو مشاركات أو إبداعات مقابل عائد .. إلخ ؟ \*

---

\* بمراجعة الصحف المصرية بعد عام من كتابة هذا المقال ( أى فى إبريل ١٩٨٩ ) ، نجد أن إعلانات شركات التوظيف الأجنبية مازالت تظهر بها ، وذلك بالرغم من صدور قانون تلقى الأموال بفرض الاستثمار الذى هو أكثر وضوحاً فى شأن لزوم الحصول على موافقة هيئة سوق المال قبل نشر دعوة لتلقى الأموال فى الصحف ( المحرد ) .

أين المسؤولين في وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال . هل يرضيهم أن تنطلق هذه الشركات الأجنبية في إغتراف مدخرات المصريين دون رقابة .

كذلك هل يعقل أن نمنع شركات توظيف الأموال المصرية من قبول ودائع بالعملة الأجنبية ، مع أن جزءاً من هذه الودائع سوف يستخدم في استيفاء حاجات البلاد من السلع المستوردة ، أو في الاستثمار في مشروعات لها متطلبات بالعملة الأجنبية ، أو أيضاً في شراء مساهمات أجنبية في شركات مصرية مما يزيد من نصيب الملكية المصرية في هذه المشروعات (مثل عملية شراء أصول شركة فورد بالاسكندرية) ، بينما نسمح ، في ذات الوقت ، أن تجمع شركات وافدة تحت أنظارنا ومن خلال صحفنا القومية ، ودائع المصريين الدولارية دون أي قيد أو شرط .

إن استبقاء ثروتنا من العملات الأجنبية يتطلب مجهوداً كبيراً لا يتأتى من الرقابة فحسب ، ولكن أيضاً يتطلب مزيجاً من الحوافز والتسهيلات والأفكار المبتكرة التي تسمح للمواطن بامتلاك ، وحرية تحويل ، أرصده الدولارية . ونحن نسمع كل يوم عن برامج للإصلاح ، وهي للأسف لا تتحقق . فمثلاً أعلنت هيئة سوق المال والبنك المركزي ووزارة المالية أكثر من مرة ، خلال السنوات الخمس الماضية ، أنها سوف تصدر سندات دولارية ذات عائد مجز وذلك لامتناع جزءاً مما لدى الأفراد من العملات الصعبة واستخدامه في الاستثمار والتنمية بدلا من أن يتوجه إلى الاستهلاك الترفي واستيراد سلع استهلاكية أو سيارات ، أو ضياعه كلية في السياحة أو على أحسن الفروض في الإيداع في بنوك أجنبية . مع ذلك لم يحدث مثل هذا الإصدار إلى الآن . إن هذا الجمود والتأخير في إتخاذ القرار يسبب ضياع الكثير من الفرص . كذلك فإنه يستنزف ليس فقط رصيد الأموال المتاحة للاستثمار في بلادنا ، ولكن أيضاً يستنزف رصيد الثقة بين الحاكم والمحكوم .

وفى النهاية وحتى لا يساء الفهم ، فإننا ندعو إلى أن تمارس هيئة سوق المال سلطاتها فى الرقابة على الشركات التى تجمع المدخرات أو تدعو إلى الاكتتاب العام ، وأن تمتد هذه الرقابة إلى الصقور الوافدة التى تتكاثر الآن فى سماء الاقتصاد المصرى بغية اختطاف مدخراتنا إلى أعشاشها البعيدة . أما إذا كانت كل الشطارة على أبناء البلد بينما الأجنبى يصول ويجول بلا رقابة ولا رادع ، فإن قول شوقى يكون أكثر انطباقاً ، حيث قال وهو يعانى من مراره المنفى :

**حرام على بلايله الدوح**

**حلال للطير من كل جنسى**

ولله الأمر من قبل ومن بعد ..